

ما العقلية وان كان في حقها الفقيه أو غيره يستجيب لبعض ذلك فقد دخل عليه
 وطرف الغلط في ذلك وان كان يغفر لصاحبه كجهد المستحق له ما فساد ظاهر
 له تامة ما حقيقة الدين واما ان لا يتحل ولا يفعل المحلوف عليه بل طلق امره
 كما يفعله من يخشى الله اذا اعتقد وقوع الطلاق في ذلك من الفساد في الدين وما
 لا يذنب به الله ولا رسوله اما فساد الدين فانه الطلاق مني عنه مع استقامة
 حال الزوجين بانفاق الصالح قال النبي صلى الله عليه وسلم ان المتلعات و
 المتنزعات هه المتناقات وقال اما امرنا سالتن وجه الطلاق من غير
 ما باسخر لم عليها راحة الجنة وقد خلت العلى هل تحرم او مكروه وفيه
 وايمان عن امر وقد استفسن جواب احمد رحمه الله ما سئل عن حلف بالطلاق
 ليظان امره ووجهها فيقال يطلونها ولا يطلها تها باح الله الطلاق وجرم
 وطى الحائض وهذا الاستسنان يتوجه على صلوة اما على قوله ان الطلاق ليس
 بحرام واما ان يكون تحريمه دون تحريم الوحي والا فاذ كان كلاهما لم يخرج
 من حرمة الاحرام واما حشر الدنيا فابعد ان يوصف فان لزوم الطلاق المحلوف
 في كثير من الاوقات يوجب من الضرر ما لم تات به الشرع في مثل هذه الاوقات
 فان المرأة الصالحة تكون في صحبة من وجه الرجل الصالح سيئة كثيرة وهي متاعه
 الذي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاعها المرأة المؤمنة ان
 نظرت اليها اعينتك وان امرتها اطاعتك واذا غبت عنها حفظتك في نفسها
 وماكث وهي التي امر بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ما ساله انما جرو له اي
 المال تتخذ فقال سائل في الكرا وقلبا ساكرا وامرة صالحة تعين اهدم على امانه
 رواه الترمذي من حديث سالم بن ابي جندب عن ثوبان ويكون بينهما من
 العودة والرحمة ما امن الله تعالى في كتابه فيكون الم الفرق اشده عليهما من
 الموت احيانا واشد من ذهاب المال واشد من فراق الاوطان خصوصا
 ان كان باحدهما علاقة من صاحبه او كان بينهما اطفال يضيعون بالفرق

لعل
حرام

٥٣٧
 ٢٦٨
 ٤٥٦
 ١٢٢
 ٢٢١
 ٢٥٦

وتقدم

وتقدم حالهم ثم ينفي ذلك في التغطية بين اقرارهما ووقوع الشرع بالاشارة
 لصاحبه التي امرت الله بحال في قوله وجعله نسا وصبر معلوم ان هذا من المخرج المخل
 في عموم قوله وما جعل عليكم في الدين من حرج ومنه كسر المنفي بقوله يريدكم اليس
 واليريدكم الكسر وايضا فاذا لم يعلف المحلوف عليه بالطلاق فحل بره وحسبان من
 صدقته وعتاقته وتقبلتم وصلواتهم وجهها وفي سبيل الله واصلاح بينه والناس
 ومخو ذلك من الاعمال التي يحجبها الله وبرضاها فانه لما عليه من الضرر العظيم
 في الطلاق لا يفعل ذلك بل ولا يقر به شرعا لانه قد يكونه الفساد والناشئ من الطلاق
 اعظم من الصلاح الحاصل من هذه الاعمال وهذه المسئلة هي ان الظاهر
 ورسوله يقول تعالى ولا تجعلوا لله عدوا لعلكم تكونوا عدوا لله عليه وسلم
 لان بلح احصم بميته في اهله ثم له عندنا من ان ياتي الكفار فان قيل في حق الذي
 ارتقم نفسه في احد هذه الضار الثلاث فلا ينفي له الا يحلف في ليس في شرعنا
 ذنب اذ فعله للانسان لم يكفه محرم منه بالتقرب الى الله عز وجل فان الله لم يجعل
 عليها اصرا كما حمل على الدين من قبلنا فذهب هذا فذاتا كبرية من الكبار في حلفه
 بالطلاق لا يتاب من تلك الكبرية فكيف يناسب اصول شرعية ان يبقى حلفه في ذلك
 الذي عليه لا يحل عنه محرجا وهذا بخلاف الذي ينفي الطلاق لا يحلف عليه فانه
 لا يفعل ذلك الا وهو يريد للطلاق اما الكراهة المرأة وتجنب عليها ومخو ذلك
 وقد جعل الله الطلاق ثلاثا فاذا امان انما يتكلم بالطلاق باختياره وله ذلك ثلاث
 مرات كما وضع الضرر بمثل هذا في الاصل بخلاف الاول فان مقصوده لم يكن
 الطلاق وانما كان ان يفعل المحلوف عليه ولا يفعله ثم قد باهره الشرع وانحطت
 الحاجة اليه او تركه فيلزم من الطلاق بين اختياره لاله ولا السبية وايضا فان
 الذي يبحث الله تعالى به صلى الله عليه وسلم في باب الايمان تخفيفها بالكفارة
 التي فيها الايجاب والحرمان فانهم كانوا في الجاهلية يرونه انظها وطلاقا

(٢٢٢)